المبحث الرابع

الهيئات الحكومية

التشريعية والتنفيذية والقضائية

ان الحديث عن تداخل المؤسسات الحكومية الثلاثة، يجب ان لا ينسينا وجود ثلاث هيئات رسمية في الحكومة الديمقراطية مستقلة من حيث الشكل وتعمل في ظل مبدأ «فصل السلطات» و «مبدأ التدقيق والموازنة». وليس القصد من توضيح تداخل السلطات تقليل اهمية مبدأ فصل السلطات. فاذا أملت ضرورة الممارسة الفعلية التوسع في تداخل السلطات، فان فصل السلطات لم يزل هو الاصل الذي يحدد جوهر الحكومات الديمقراطية التي تتميز تركيبة سلطاتها الثلاث وعلاقتها ببعضها البعض تبعا للنظام القائم في كل منها. وفي هذا القسم سوف ننظر في الهيئات الحكومية الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية لفهم طبيعة تشكيلها والوظائف التي تقوم بها.

١ـ الهيئة التشريعية: The Legislature

أ ـ نظرة عامة على الهيئة التشريعية:

لقد سبق وأن عرفنا ان الدولة تحتاج الى اعمال التشريع والتنفيذ والقضاء وفي ظل مبدأ فصل السلطات تتولى الهيئة التشريعية مهام التشريع وسن القوانين العامة في الدولة. والهيئة التشريعية تكون سلطة تشريعية اذا استمدت حق التشريع من ذاتها ولم تمارسه نيابة عن الهيئة التنفيذية. وأن هناك نماذج تاريخية قديمة للهيئة التشريعية المستقلة وجدت في دولة المدينة الاغريقية وفي روما. وباستثناء تلك الفترة فان الهيئة التشريعية المستقلة لم تكن موجودة بالماضي حيث تركزت أعمال التشريع والتنفيذ والقضاء بيد الحكام. ولكن بعد تغير مفهوم

السلطة بأوروبا في عصر النهضة بدأت استقلالية الهيئة التشريعية تتطور ببطء حتى وصلت الى ما هي عليه الآن من القوة والاهمية في الدول الديمقراطية[1].

وتختلف السلطة التشريعية (سواء في تركيبها واجراءاتها التنظيمية أو بالاعمال التي تقوم بها، او في تداخلها مع السلطة التنفيذية) من دولة ديمقراطية الى أخرى. وتأخذ السلطات التشريعية في العالم من حيث التركيب أما نموذج المجلسين أو نموذج المجلس الواحد. ومعظم الدول تأخذ بنمط المجلسين التشريعيين اللذين ينقسمان الى «مجلس أعلى» Upper House و «مجلس أدنى» Lower House وتختلف عملية توزيع صلاحيات التشريع لكلا المجلسين وتنظيم التداخل بينهما واختيار أعضاء المجلس الأعلى من دولة الى أخرى. ويرجع انتشار نموذج المجلسين في السلطة التشريعية الى أسباب تاريخية وأسباب عملية تتحدد في ضرورة وجود المجلسين في الدول الفدرالية وضمانة صدور تشريعات اكثر ملائمة للدولة ومدروسة بشكل جيد. أما نموذج المجلس التشريعي الواحد Unicameral Legislature فتأخذ به بعض الدول الأوروبية الصغيرة وبعض دول أمريكا اللاتينية ودول أخرى في العالم[2].

ب ـ وظائف الهيئة التشريعية:

تتلخص الوظائف العامة الاساسية للهيئة التشريعية في التشريع، والتمثيل، والمداولة، والاشراف والمراقبة والتحقيق، وتعديل الدستور.

(١) التشريع:

وهي الوظيفة او المهمة الاساسية التي تقوم بها السلطة التشريعية وتتلخص في اتخاذ وتعديل والغاء القوانين المنظمة لشؤون الدولة وحياة الافراد. والاصل هو ان تكون السلطة التشريعية بعيدة عن أي قيود تحد من قدرتها في ممارسة التشريع، ولكن اعتبارات الممارسة الفعلية قد استوجبت تدخل السلطتين

1- Winter and Bellows, **Op. Cit.**, p. 235-238.

2- Rodee, et. al., **Op. Cit.**, p. 213-216. Merkle, **Op. Cit., p. 142-143- Jacobsen and Lipman, Op. Cit.**, p. 122-124.

التنفيذية والقضائية في اعمالها بدرجات متفاوتة تختلف من نظام لآخر. وكذلك تتقيد الهيئة التشريعية في ممارستها للتشريع بالاعراف والقيم والمفاهيم السائدة في المجتمع، اذ لا يعقل للسلطة التشريعية الفرنسية مثلا ان تتخذ اليوم قرارا تمنع فيه زواج طالبات الجامعة من طلابها علما أن مثل هذا القرار يمكن ان يصدر في المستقبل اذ تغيرت مفاهيم وظروف المجتمع الفرنسي. وكذلك الامر بالنسبة للسلطة التشريعية الامريكية التي لم تكن لتتمكن في بداية هذا القرن من اتخاذ قرارات القضاء على التميز العنصري ومساعدة الاقليات ، التي اتخذتها في الخمسينات والستينات. وذلك نظرا لسيطرة واستمرارية المفاهيم العنصرية الامريكية في الماضي لوقت طويل، والتي تغيرت في النصف الثاني من هذا القرن، تحت تأثير أسباب عديدة، الى مفاهيم اكثر انسانية واكثر تقبلا لمساواة الاقليات مع بقية افراد المجتمع[٣].

(٢) التمثيل:

الهيئة التشريعية هي ايضا هيئة تمثيلية منتخبة يقوم أعضاؤها بتمثيل الافراد والتعبير عنهم. وهناك نظريات متعددة تبحث في الصفة التمثيلية للهيئة التشريعية وتفسرها بطرق مختلفة. فالبعض يجعل من عضو الهيئة التشريعية ممثلا فقط للاشخاص الذين انتخبوه، بينما يعتبره البعض الآخر ممثلا للامة أو للدولة بمجموعها. وبصرف النظر عن تحديد طبيعة الصفة التمثيلية للهيئة التشريعية، فان الجميع يقر باهميتها حيث ان الصفة التمثيلية هي التي تعطي هيئة التشريع حق ممارسة التشريع وتجعل منها سلطة تشريعية.

(٣) المداولة:

ترتبط عملية المداولة بوظيفتي التشريع والتمثيل معا. فالهيئة التشريعية تتخذ قراراتها عن طريق التصويت الذي يسبق عادة ببحث ونقاش مستفيضين لجوانب الموضوع. وهناك عوامل كثيرة (حزبية، وشخصية وايديولوجية وغير ذلك) تؤثر في تصويت عضو هيئة التشريع لمصلحة أو ضد مشروع قانون معين)، ولكن

3- Hitchner and Harbold, **Op. Cit.**, p. 282-283, 290-293.

يمكن القول بصفة عامة ان النائب التشريعي يحاول خلال عملية المداولة والنقاش والتصويت التوفيق بين مصلحة الدولة ككل ومصلحة الافراد والجماعات الذين يمثلهم وذلك لان استمراره في المجلس بواسطة اعادة انتخابه يتوقف على ارضائهم وكسب موافقتهم.

وعن طريق المداولة يتمكن اعضاء السلطة التشريعية من تجميع مطالب الافراد والجماعات المختلفة والمفاضلة بينها على اساس التسوية والتوفيق بين المصالح الخاصة المتنافرة في ضوء المصلحة العامة للدولة[4].

(٤) الاشراف والمراقبة والتحقيق والمحاكمة:

وتقوم السلطة التشريعية ايضا بمراقبة مالية الدولة بواسطة اقرار الميزانية التي تعدها السلطة التنفيذية، والتحكم في نظام الضرائب وفي النفقات العامة العسكرية والمدنية. أي أن مالية الدولة ومشاريعها وبرامجها العامة تخضع لاشراف مباشر ولمراقبة فعالة من السلطة التشريعية حتى لا يستخدمها اعضاء السلطة التنفيذية لتحقيق منافع شخصية أو مكاسب سياسية.

وتملك لجان التحقيق في السلطة التشريعية حق استدعاء واستجواب جميع سكان الدولة وموظفيها المدنيين والعسكريين، في أي موضوع تنظر فيه، وكذلك يجوز للسلطة التشريعية في بعض الدول عند توفر شروط معينة ان تحاكم اعضاؤها انفسهم، أو رئيس السلطة التنفيذية والاعضاء البارزين فيها، وذلك في بعض التهم الكبيرة مثل الخيانة أو افشاء الاسرار او الفساد او الاختلاس. أما كبار العسكريين فتتم محاكمتهم عادة أمام المحاكمة العسكرية[5].

(٥) تعديل الدستور:

تتولى السلطة التشريعية في معظم الدول الديمقراطية مسؤولية تعديل الدستور او الاشراف على عملية التعديل التي عادة ما ينص الدستور نفسه على كيفية

4- **Ibid.**, p. 279-281.

5- Coulter, **Op. Cit.**, p. 214-216.

اتمامها. وفي عملية تعديل الدستور تتم الموافقة اما على ادخال مادة جديدة للدستور او حذف مادة موجودة فيه او تعديل نصها. ويحدث تعديل الدستور في العادة استجابة لتطور ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية لم تكن موجودة عند وضع الدستور الاساسي. واحيانا يتم الاتفاق على الغاء الدستور باكمله ووضع دستور جديد للبلاد[6].

٢ـ الهيئة التنفيذية:

The Executive

أ ـ نظرة عامة على الهيئة التنفيذية:

تتولى الهيئة التنفيذية مسؤولية تنفيذ القوانين التي تتخذها الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية هي سلطة تنفيذية تستمد قوتها من ثقة الافراد بها، وهي ليست تابعة للسلطة التشريعية ولكنها تقف معها على قدم المساواة.

ان رئيس الهيئة التنفيذية هو حاكم الدولة والمهيمن على سياستها العامة وممثلها في الخارج. وتأتي اهمية السلطة التنفيذية ايضا من سيطرتها المباشرة على الاجهزة العسكرية والدبلوماسية والامنية والمالية وعلى كافة الاجهزة الادارية التي تضخمت كثيرا في الآونة الاخيرة بسبب توسع برامج الدولة الاقتصادية والاجتماعية التي املتها ظروف الحياة الحديثة. وبالتالي فان زيادة الاحتكاك اليومي للمواطن بالاجهزة الادارية قد دعم قوة الهيئة التنفيذية في معادلة توازن القوى السياسية في الحكومة.

ب ـ وظائف الهيئة التنفيذية:

كما هو الحال في الهيئة التشريعية، فان الهيئة التنفيذية، تختلف من حيث التشكيل والممارسة من دولة الى أخرى، فرئيس الهيئة التنفيذية قد يكون ملكا أو رئيسا للجمهورية او رئيسا للوزراء أو قائدا عسكريا، أو أميرا. ولكن يمكن تحديد بعض المهام الأساسية التي تعتبر بصفة عامة من ضمن مسؤوليات

6- **Ibid.**, 212-213.
See also Jacobsen and lipman, **Op. Cit., p. 121**

الهيئة التنفيذية بصرف النظر عن طبيعة النظام السياسي القائم وتشمل على تنفيذ القانون وفرض النظام، ادارة الشؤون العسكرية، ادارة الشؤون الخارجية، المشاركة في ممارسة التشريع، والقيام بمهام الادارة العامة.

(١) تنفيذ القانون وفرض النظام:

تتولى الهيئة التنفيذية تنفيذ القوانين التي تضعها السلطة التشريعية فالقانون قد يتطلب من الافراد القيام بأداء اعمال معينة (مثل دفع الضرائب والرسوم، والالتحاق بالتجنيد الاجباري) او يحظر عليهم القيام باعمال محددة (مثل منع تعاطي الخمور والمخدرات، وتحظير استخدام الالعاب النارية أو حمل الاسلحة، أو منع تحويل العملات الصعبة للخارج، أو منع الاكتتاب في الشركات الاجنبية)، أو يضع القانون اجراءات تنظيمية معينة و يطلب من الافراد الالتزام بها عند القيام بالاعمال الخاصة بها (مثل اجراءات السجل العقاري والتجاري، واجراءات ملكية وقيادة السيارة، واجراءات الزواج والطلاق وتثبيت الملكية). وتكون الهيئة التنفيذية مسؤولة عن تنفيذ القوانين الآمرة والقوانين الناهية والقوانين المنظمة.

وتقوم الهيئة التنفيذية ايضا مستخدمة قوى البوليس والامن العام، بفرض النظام العام والامن في الدولة بواسطة معاقبة مخالفي القوانين الذين امتنعوا عن الامتثال لأوامر القانون او خالفوا نصوصه وتعليماته، او اعتدوا على حريات وحقوق الاخرين[٧].

(٢) إدارة الشؤون العسكرية:

على الرغم من تمتع المؤسسات العسكرية باستقلالية كبيرة تميزها عن سائر أجهزة السلطة التنفيذية الا أنها تخضع لسلطة رئيس الدولة الذي عادة ما يشغل منصب القائد الاعلى للقوات المسلحة و يقوم بتعيين كبار القادة العسكريين و يتخذ القرارات العسكرية الحاسمة. ولكن رئيس السلطة التنفيذية لا ينفرد

7- Jacobsen and Lipman, Op. Cit., p. 132-133.

وحده في ادارة الشؤون العسكرية حيث أن السلطة التشريعية تشارك ايضا في القيام ببعض الاعمال الخاصة بالامور العسكرية مثل الموافقة على تعيينات كبار العسكريين وتصديق نفقات الدفاع، والموافقة على الدخول في الاحلاف العسكرية، واعلان الحرب على الدول الاخرى او الدخول في سلم معها.

(٣) إدارة الشؤون الخارجية:

إن رئيس الهيئة التنفيذية ووزير خارجيته هما اللذان يمثلان الدولة في الخارج، ويرسمان سياستها الخارجية العامة، ويوقعان على أهم الاتفاقيات والمعاهدات مع الدول الاخرى. ويقوم رئيس الدولة بتعيين رؤساء البعثات الدبلوماسية لدى الدول الأخرى، ويقبل بالمقابل أوراق اعتماد رؤساء بعثات الدول الاجنبية في دولته، ويتخذ القرارات الحاسمة في كل الشؤون الخارجية. وتتدخل الهيئة التشريعية ايضا في الامور الخارجية بدرجات متفاوتة تختلف من دولة الى أخرى. ففي الولايات المتحدة مثلا يقوم مجلس الشيوخ بالموافقة على تعيين وزير الخارجية والسفراء، والتصديق على المعاهدات التي يوقعها رئيس الدولة ويشترك مع مجلس النواب في اقرار ميزانية مساعدات الدول الاخرى[٨].

(٤) مهام التشريع:

في بعض الانظمة البرلمانية تشارك الهيئة التنفيذية في ممارسة التشريع بصورة مباشرة باعتبارها جزء من السلطة التشريعية. وفي النظام الرئاسي الامريكي يتمكن رئيس الجمهورية من ايصال مشاريع القوانين الى الكونغرس، كما يملك قوة الفيتو Veto(الاعتراض) التي تمكنه من الغاء او على الاقل تأخير قوانين السلطة التشريعية المخالفة لسياسته. كما ان الهيئة التشريعية نفسها تخوله الحق في اصدار القوانين خلال فترة عطلتها السنوية او في حالات الطوارىء. هذا وان مسودات الكثير من القوانين التي تصدر عن السلطات التشريعية في العالم تعد بمساعدة كبار موظفي الاجهزة الادارية الذين يرجع اليهم اعضاء السلطة التشريعية عند اعداد مسودات مشاريع القوانين وذلك للاستفادة من خبرتهم الفنية الطويلة

8- Hitchner and Harbold, **Op. Cit.**, p. 241-243.

وممارستهم الفعلية التي تؤهلهم للمشاركة في اعداد أو تنقيح الكثير من مشاريع القوانين المختلفة. فاشراك موظفي وزارات الصحة والتعليم والزراعة مثلا في اعداد القوانين المنظمة للشؤون الصحية والزراعية والتعليمية يجعل هذه القوانين أقرب للواقع وأسهل للتطبيق[9].

(٥) مهام الإدارة العامة:

في حين ان مهمة تنفيذ القانون وفرض النظام تقع على عاتق الهيئة التنفيذية ككل وخاصة الاجهزة البوليسية والامنية، فان الوظيفة التشريعية وادارة الشؤون العسكرية والخارجية هي من مهام رئيس الهيئة التنفيذية واعضاء حكومته. اما مهام الادارة العامة فانها من اختصاص الاجهزة والفروع التابعة للهيئة التنفيذية او ما يشار له عادة «بالادارة العامة» ولقد بلغت هذه الفروع والاجهزة الاداريه درجة كبيرة من الاهمية دعت بعض المفكرين الى فصلها عن الهيئة التنفيذية وتصنيفها ممثلة في «الادارة العامة» كهيئة رابعة في الدولة مستقلة عن الهيئات الثلاثة الاخرى[10].

وتقوم الاجهزة الادارية بمهام مختلفة تتعلق بتنفيذ القانون وفرض النظام والاشراف على ادارة برامج الدولة الاقتصادية والاجتماعية، والتخطيط للمشاريع القادمة، واعداد الميزانية، وغير ذلك من عشرات المهام الاساسية في الدولة. وان اعمال «الادارة العامة» التي تمارس في مختلف انواع الاجهزة والفروع الادارية لا تقتصر على الاعمال التنفيذية فقط بل تتعداها الى مجالات التشريع الاداري والقضاء الاداري. حيث تقوم هذه الاجهزة في ظل «التشريع الاداري» بتفسير القوانين واصدار اللوائح والانظمة، وتحديد الاجراءات المختلفة التي تتبع في تنفيذ القوانين واللوائح والانظمة.

وكذلك فانها تمارس بواسطة «المحاكم الادارية» الفصل في بعض قضايا

10- Rodee, **Op. C.t., p. 60-61.**

9- **Ibid.**, p. 238-240.

المخالفات العامة، وقضايا الصناعة والتجارة، وبعض الأمور الاخرى. وأن هذه الممارسة للقضاء الاداري أو ما يعرف «بالعدل الاداري» قد انتشرت واتسع نطاق استخدامها مؤخرا للاستفادة من مزايا التخصص والسرعة في الانجاز، ولتخفيف العبء عن اللاجهزة القضائية في الدولة[11].

٣ـ الهيئة القضائية The Judiciary

أ ـ نظرة عامة على الهيئة القضائية:

عند استعراض نظريات وظائف الدولة وجدنا ان العدالة هي من المهام الاساسية التي تسعى كل الانظمة السياسية الى تحقيقها والمحافظة عليها. وأن تحقيق العدالة في الدولة يعتمد اساسا على وجود سلطة قضائية مستقلة تمارس اعمالها بعيدا عن سيطرة السلطتين التنفيذية والتشريعية. وان هناك فروقا اساسية تميز الهيئة القضائية عن الهيئة التنفيذية والهيئة التشريعية. فالهيئة القضائية ليست جزءا من عملية الممارسة السياسية اليومية وصراع القوى الذي تنهمك فيه الاجهزة السياسية في الدولة، ولا هي تظهر في الأخبار اليومية، او تستحوذ على الاهتمام الشعبي العام كما هو الحال بالنسبة لهيئتي التنفيذ والتشريع. ولكن هذا لا يعني ان الهيئة القضائية هي اقل اهمية منهما، فهي تقف معهما على قدم المساواة ولديها من استقلالية السلطة والقوة التي استوجبها تطبيق العدالة في الدولة، ما يمكنها من اخضاع اي فرع من فروع الهيئتين التشريعية والتنفيذية للمراقبة وللمحاكمة[12].

ويختلف النظام القضائي من دول الى اخرى من حيث تنظيم الهيئة القضائية ومن حيث الاجراءات التي تتبع في المحاكم وينظّم الجهاز القضائي عادة بشكل هرمي يشمل على المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف والمحكمة العليا. ولعل من المهم من النظرة السياسية أن نميز بين «نظام القضاة» Trial by Judges و «نظام المحلفين» Trial by Juries. ففي ظل نظام القضاة

11- **Hitchner and Harbold, Op. Cit., p. 243-246.**

12- **Rodee, Op. Cit.**, p. 227-228.

يتولى قاض أو أكثر رئاسة المحكمة وادارة الجلسة واصدار الحكم على القضية محل النزاع ضمن حدود القانون الخاص بها. أما في ظل «نظام المحلفين» المتبع في الولايات المتحدة الامريكية ومجموعة اخرى من دول العالم فان جلسة المحكمة في بعض انواع القضايا تدار بواسطة القضاة ولكن الحكم في القضية يصدر عن جماعة المحلفين، وهم مجوعة من الاشخاص الذين يتم اختيارهم محليا بواسطة المحكمة بناء على قواعد محددة، للاستماع الى القضية واصدار الحكم فيها. وبناء على قرار جماعة المحلفين في ادانة او تبرئة المتهم، يطبق القاضي القانون الخاص بالقضية. ونظام المحلفين هو نموذج للاشراك الشعبي في السلطة القضائية .

وبصرف النظر عن طريقة تنظيم الجهاز القضائي، فان صيانة حرية الافراد وحماية حقوقهم من الآخرين ومن الدولة، يعتمد على عدالة القضاء واستقلاليته، ولهذا فلقد كان من الضروري المحافظة على استقلالية الهيئة القضائية وابعادها عن تصارع القوي السياسية في المجتمع لكي تتمكن من القيام باداء المهام الاساسية الموكولة اليها.

ب ـ وظائف الهيئة القضائية:

تشمل الاعمال الاساسية للهيئة القضائية على الفصل في منازعات الافراد وتطبيق القانون، وحماية حرية الفرد وحقوقه من الدولة، والقيام «بالمراجعة القضائية» والحكم على دستورية القوانين والانظمة:

١ـ الفصل في منازعات الافراد وتطبيق القانون:

من الطبيعي ان تنشأ المنازعات بين افراد المجتمع في مختلف العلاقات الاجتماعية والتجارية. وتقوم المحاكم بالفصل بين الافراد المتنازعين واعطاء كل ذي حق حقه بواسطة تطبيق قوانين وأنظمة ولوائح الدولة. وفي حالة القضايا التي لا توجد قواعد قانونية واضحة لتحكمها، يجتهد القاضي او القضاة الذين يديرون الجلسة ويحكمون في القضية بناء على تقديراتهم وارائهم الشخصية. وإن تكرار مثل

13- Polin, **Op. Cit.**, p. 58-60.

هذه القضايا قد أدى في مختلف دول العالم الى تطوير ما هو معروف «بقانون المحاكم» حيث يعتمد القاضي في حالة عدم وجود نص قانوني واضح على احكام المحاكم في السوابق القضائية المشابهة للحالة التي ينظر فيها.

وبالرغم من اختلاف الوضع من دولة الى أخرى، فان الفرق بصفة عامة بين «القانون التشريعي» الذي يصدر عن السلطة التشريعية، «وقانون المحاكم» الذي يستقر من تكرار استخدامه بواسطة المحاكم دون ان يكون صادرا في اصله عن السلطة التشريعية، هو أن القانون التشريعي يكون ملزما للقاضي اذا كان هناك مجال لتطبيقه في القضية المعروضة، في حين ان «قانون المحاكم» لا يملك احيانا نفس القوة الالزامية التي يتمتع بها «القانون التشريعي[١٤]».

٢ـ حماية حرية الفرد وحقوقه من استبداد الحكومة:

لمنع المساس بحرية الفرد وحقوقه من قبل الحكومة وخاصة اجهزة وفروع الهيئة التنفيذية، فان دساتير الدول الديمقراطية تنص صراحة أو ضمنا على مجموعة من الحقوق والحريات الاساسية التي يجب ان يتمتع بها الافراد في ظل القانون. وللافراد ـ (في حالة انتهاك اي حق من حقوقهم او المساس بحرياتهم العامة من قبل اجهزة الحكومة) ـ الحق في مقاضاة الفرع الحكومي المتهم امام محاكم الهيئة القضائية التي يجب ان تنظر في القضية وتنصف الفرد اذا ثبت اضطهاد حريته أو انتهاك حقوقه. و يستوجب ذلك تأكيد استقلالية القضاء وعدم خضوعه لسيطرة السلطتين التنفيذية والتشريعية[١٥].

٣ـ «المراجعة القضائية» والحكم على دستورية القوانين والانظمة:

Judicial review

المقصود «بالمراجعة القضائية» هو ممارسة المحاكم الدستورية في ظل الانظمة الديمقراطية لحق الطعن بالقوانين والانظمة والقرارات التي ترى المحكمة

14- Hitchner and Harbold, **Op. Cit.**, p. 326-331.

15- Rodee, **Op. Cit.**, p. 225-226.

انها منافية لنص او روح دستور الدولة. وقرار المحكمة الدستورية في هذا الشأن يؤدي في بعض الدول الى البطلان التلقائي للقانون او النظام المطعون بدستوريته. ويتبلور مبدأ «المراجعة القضائية» بصورة خاصة في الولايات المتحدة الامريكية حيث تمكنت المحكمة الفدرالية العليا في عدة مناسبات من الغاء بعض قوانين السلطة التشريعية وبعض قرارات رئيس الجمهورية[١٦].

16- Prewit and Verba, **Op. Cit.**, p. 356-357.
Jocobsen and Lipman, **Op. Cit.**, p. 150-152.

obeikandl.com